

## الأصل في الفعل الماضي سكون آخره(\*)

د. داود عبدة

تبييد

يرى النحويون أن الفعل الماضي ينافي على السكون إذا اتصلت به لواحق (suffixes) معينة، كذا في ذهبت وذهبنا وذهبتم، وبينى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة، وعلى الفتح إذا اتصلت به تاء التأنيث أو ألف الآثنين أو لم يتصل به شيء (من اللواحق الدالة على الفاعل).

ويتصفح من أقوال النحويين أن الأصل في الفعل الماضي أن ينتهي بفتحة، لأن هذه هي حركة آخراً إذا لم يتصل به شيء.

وغاية هذه المقالة إثبات أن الأصل في الفعل الماضي هو السكون<sup>(١)</sup>، أي عدم وجود فتحة (أو أي حركة أخرى) في آخراً، وإن الحركات التي تظهر في آخراً هي إما لواحق، أو أجزاء من لواحق، تدل على الفاعل. أي أن أفعالاً مثل ذهبت وذهبتم، سكون الآباء، جاءت على أصلها، وإن تقسيم اللواحق الدالة على الفاعل إلى ثلاثة أنواع لا يبرر له.

ولكي نصل إلى مثل هذا الإثبات، فإن علينا تفسير اللواحق التي تتصل بصيغة الفعل الماضي المختلفة.

### لواحق الفعل الماضي :

يتصل بالفعل الماضي لواحق تدل على الفاعل، مثل «ألف الآثنين» في ذهبا، و«واو الجماعة» في ذهبوا، و«نون النسوة» في ذهبن، و«تاء المتكلم» في ذهبت أخ. وقد يلي اللاحقة التي تدل على الفاعل لاحقة أخرى تدل على المفعول، مثل نا في أكرمونا، وهو في أكرمتهم أخ.

(١) أثبتت هذه المقالة في الندوة العلمية الأولى لتدريس اللغات في الكويت (١٩٨٥)، وقد أجريت عليها بعض التعديل.

ولا بد من التمييز بين هذين النوعين من اللواحق لوجود فرق جوهري بينهما. فالنوع الثاني ضمائر متصلة، في حين أن النوع الأول ليس كذلك؛ بل علامات مطابقة. فـ«وازن الجماعة» وـ«ألف الآلتين» وـ«تون النسوة» أثخ لا تختلف عن ناء الثانية، كما لا يلاحظ بعض اللغويين القدماء، وبالتالي لا يجوز اعتبارها فاعلين<sup>(2)</sup>. وهذه اللواحق لا تختلف في وظيفتها عن السوابق (prefixes) التي تقع في أول الفعل المضارع (حروف المضارعة). فكما لا يجوز اعتبار أ في ذهب، أو ك في نذهب أو ئ في ظذهب – بصرف النظر عن أصلها التاريخي – ضمائر متصلة؛ فكذلك لا يجوز اعتبار ما يقابلها في الماضي (ث ونا وئ) ضمائر متصلة.

ولكن ماذا عن الفتاحة التي تظهر في آخر ذهب أو أكرم؟ وما علاقتها باللواحق التي ذكرناها؟ لقد اعتبرها التحويون جزءاً من الفعل، كما أشرنا، في حين أنها ليست سوى لاحقة من النوع الأول، أي علامة مطابقة تدل على الفاعل، كبقية اللواحق الأخرى الدالة على الفاعل. فكما تدل الأنف في ذهبا على الشيء (المذكر الغائب)، فكذلك تدل الفتاحة على المفرد (المذكر الغائب)<sup>(3)</sup>. ولعل السبب في اعتبار القدماء الفتاحة جزءاً من الفعل أنهم لاحظوا وجود هذه الفتاحة في مثل ذهب الولدان وذهب الأولاد، رغم أن الفاعل ليس مفرداً. غير أن هذه الظاهرة يمكن تفسيرها في نطاق قواعد المطابقة في العربية. فقواعد المطابقة في العربية تدل على أن المطابقة بين الفعل والفاعل ليست تامة في جميع الأحوال. فهناك علامات مطابقة تميز بين المذكر والمؤنث في الغائب والمخاطب ، ولكن مثل هذه العلامة غير موجودة في التكلم (ذهبث). وكذلك هناك علامات مطابقة تميز بين الشئي والجمع في الغائب والمخاطب ولكنها غير موجودة في التكلم (ذهبنا). وكما أن علامات المطابقة غير مطردة بالصورة السابقة، فكذلك هي غير مطردة فيما يتعلق بموقع الفعل والاسم. فعندما يقع الفعل بعد الاسم فإنها تكون أكثر اطراداً. فالمطابقة تكون تامة، تذكيراً وتأنيثاً، وإفراداً وثنية وجمعاء، عندما يقع الفعل بعد الاسم ولكنها تقتصر على التذكير والتأنيث عندما يقع الفعل قبل الاسم، كما هو معروف<sup>(4)</sup> :

ذهب الولد / الولد ذهب

ذهب الولدان / الولدان ذهبا

ذهب الأولاد / الأولاد ذهبيا

ذهبت البنت / البنت ذهبت

ذهبت البستان / البستان ذهبتا

ذهبت البنات / البنات ذهبن

وباعتبار الفتاحة علامة مطابقة تدل على المذكر المفرد الغائب، كبقية العلامات الأخرى يصبح من السهل إثبات أن الفعل الماضي نفسه لا ينتهي بحركة، وإن الحركات التي تظهر بعد لام الفعل ليست جزءاً منه، كما سترى.

وقد تبدو مسألة اعتبار الفتاحة جزءاً من الفعل أو لاحقة تليه مسألة هامشية ليس لها قيمة، وإن الخلاف حولها شكلي. غير أن هذه المسألة في الواقع مهمة على مستويين :

1 — المستوى الأول : هو الناحية العلمية، باعتبارها ظاهرة لغوية لابد من تفسيرها، كغيرها من الظواهر اللغوية<sup>(5)</sup>.

2 — المستوى الثاني : هو الناحية التعليمية، وخاصة في تدريس غير الناطقين بالعربية.  
و سنحاول أن نبين أن اعتبار الفتحة علامة مطابقة هو الحل الصحيح على المستوى الأول، والحل الأفضل على المستوى الثاني، لأنه يؤدي إلى تسهيل تدريس تصريف الفعل الماضي مع اللواحق المختلفة.

### سكون آخر الفعل من الناحية العلمية :

كان اللغويون القدماء يهتمون بتفسير الظواهر اللغوية. وقد حاول بعضهم تفسير عدم ظهور الفتحة في الحالات التي اعتبر فيها الفعل مبنياً على السكون، انطلاقاً من أن الفتحة جزء من الفعل أمر مسلم به. ويتلخص هذا التفسير في أن نظام العربية الصوتي لا يسمح بتواли أربعة «أحرف متحركة»، أو أربع «حركات متواлиات»، في الكلمة واحدة، أي لا يسمح بأن تكون الكلمة مولفه من أربعة م Cata (أو أكثر) جميعاً عليها قصيرة. فقد قال قطرب في حديثه عن الأعراب (الزجاجي، 1959 : 70 - 71) أن العرب :

«... جعلوا التحرير معاقباً للإسكنان ليتعدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتتحركين وساكنين، ولم يجتمعوا بين ساكرين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكرين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم...»  
ورغم أن ما قاله قطرب لا ينطبق على الحالة التي هي موضوع نقاشنا كاملاً سوياً بعد قليل، إلا أنه ينطبق على حالات أخرى. فقد تخلصت العربية فعلاً من العلة القصيرة الثانية في الفعل المضارع (حركة فاء الفعل). فالالأصل في جذع (stem)<sup>(6)</sup> الفعل المضارع أن لا يختلف عن جذع الفعل الماضي إلا في علة قصيرة واحدة هي «حركة عين الفعل». فجذع الفعل الماضي من الجذر ض رب، مثلاً، يحتوي على فتحة في حين أن المضارع يحتوي على كسرة، ومن الجذر د خ ل يحتوي الجذع على فتحة في الماضي وضمة في المضارع، ومن ش رب يحتوي على كسرة في الماضي وفتحة في المضارع الخ :

الجذر	جذع الماضي	جذع المضارع
ض رب	ضَرَبَ	ضَرِبَ
د خ ل	دَخَلَ	دَخَلَ
ش رب	شَرَبَ	شَرِبَ

وهكذا نرى أن «حركة فاء الفعل» قد حذفت في المضارع :

يضرب : يَ + ضَرَبَ → يَضْرِبَ

يدخل : يَ + دَخَلَ → يَدْخُلَ

يشرب : يَ + شَرَبَ → يَشْرِبَ

وكذلك حدث حذف مشابه في بعض صيغ الفعل الماضي المزيد. فالأصل أن تضاف السابقة (prefix) إلى جذع الفعل المفرد كاملاً :

أحضر : ءَ + حَضَرَ ← ءَحَضَرَ

أعلم : ءَ + عَلِمَ ← ءَعَلِمَ<sup>(7)</sup>

غير أن هناك أمرين ملازمين لهذا الحذف في العربية الفصحى سواء أكان ذلك في الماضي أم المضارع :

الأول : إن الحذف يحدث عند إضافة سابقة لجذع الكلمة، في حين أنه لا يحدث عند إضافة لاحقة كما هو واضح من أمثلة مثل ضَرَبَكَ وضَرَبَهُ. فمن الملاحظ أن العلل الأربع تبقى حينئذ جميعاً دون حذف. بل إن إضافة اللاحقة **هـما** إلى الفعل، حيث تصبح الكلمة مؤلفة من خمسة «أحرف متراكمة» (فالألف ليست سوى فتحة طويلة)، لا يؤدي إلى حذف أي من الحركات : ضَرَبَهُما (ضَرَبَهُما هـ بـ هـ مـ)<sup>(8)</sup>.

الثاني : العلة التي تختفي هي العلة الأولى في جذع الكلمة (**حركة فاء الفعل**) وليس العلة الثالثة (**حركة لام الفعل**).).

ومن هنا فإن سكون لام الفعل لا يمكن أن يكون للسبب الذي ذكره قطرب. فتفسير هذا السكون على أنه حذف للفتحة لأن العربية لا تميز «أربعة أحرف متراكمة» متواالية في الكلمة لا يقوم على أساس قوية، أولًا لاختلاف موقع الحركة المخدومة، ثانياً لأنها لا تختلف عند إضافة اللواحق.

ولم تفت بعض قدماء اللغويين ملاحظة وجود «أربع حركات متواлиات» في مثل ضَرَبَكَ وضَرَبَهُ، غير أنهم يبرروا ذلك (ضمنا) بأن ضمير الفعل ليس جزءاً من الكلمة، بخلاف «ضمير الفاعل». فقد ورد في الانصاف (ابن الأنباري، 1961، ج 1: 79) :

«...يسكن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل، نحو ضَرِبَتْ وذَهَبَتْ لثلا يجتمع في كلامهم أربع حركات متواлиات في كلمة واحدة، ولو لا أن ضمير الفاعل ينزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لام الفعل لأجله».

وأجدني أخالف ابن الأنباري في مسألتين : الأولى اعتبار اللواحق الدالة على الفاعل ضمائر، وهي، كما أشرت سابقاً، ليست سوى علامات مطابقة، والثانية اعتبار الفعل والفاعل بمنزلة ما يسمى في علم اللغة «مكونات جيلا» (constituent) واحداً، فقد ناقشت في موضع آخر (عبدة، 1983) هاتين النقطتين، وقدمت بعض الأدلة التي تؤيد اعتبار الفعل والمفعول به — لا الفعل والفاعل — مكوناً جيلاً واحداً. وإذا كان وجود أربع «حركات متواлиات» في مثل ضَرَبَكَ وخمس «حركات متواлиات» في مثل ضَرَبَهُما لا يكفي للدلالة على أن سكون لام الفعل الماضي في مثل ضَرِبَتْ لم يتبع عن حذف الفتحة، فإن ما يدل دلالة حاسمة على ذلك هو وجوب تسكين لام الفعل في صيغ الماضي التي لا تتواتي فيها أربع حركات. فإذا كان هناك مبرر لسكون اللام في مثل قَبَّلَ، فما المبرر لسكون اللام في مثل أَقْبَلَتْ وَاسْتَقْبَلَتْ وَتَقْبَلَتْ، حيث لا يتبع عن بقاء الفتحة أربعة «أحرف متراكمة» متواالية أو أربع «حركات متواлиات»؟!

إن وجوب السكون في أمثلة كالسابقة لا يدع مجالا للشك في أن سكون آخر الفعل الماضي أصل وليس طارئا، وأنه لا علاقة له أبداً بمنع توالى أربع حركات.

وكذلك لو كان الأصل في الفعل الماضي وجود فتحة في آخره لما كان هناك تفسير لصورة الملفوظة لأفعال مثل **القَيْتُ** واستغاثيم. فلو كان أصل **القَيْتُ** : **القَيْتَ**، بفتح الياء، وأصل استغاثيم : **اسْتَغْاثَيْتُمْ**، بفتح الياء، لحلتها القواعد الصوتية إلى «**القَاتِ**<sup>(٩)</sup>» و«**اسْتَغَاثَمْ**» على التوالى. فوجود فتحة بعد شبه العلة (الياء) يتطلب حذف الياء لوقوعها بين فتحتين (ما ينتج ألفا من الفتحتين المتاليتين). قارن :

القَيْتُ : ءَلْقَيْتَ ← ءَلْقَيْتَ

القَاتِ : ءَلْقَاتِ ← كَاتِ ← ءَلْقَاتِ كَاتِ

القَيْتُ : ءَلْقَيْتَ ← ءَلْقَيْتَ (تبقي دون تغير). !

وجدير بالذكر أن بعض اللغويين القدماء لاحظوا ضعف حجة توالى الحركات. فقد حاول ابن مالك تبرير سكون آخر الفعل الماضي في مثل ضربت وأكرمنا بطريقة أخرى، فقد جاء في الفهم (السيوطى، ١٩٧٥، ج ١: ١٩٧) :

«وعلة الاسكان عند الأكثر كراهة توالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كجزء من فعله... وضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالى إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي... وإنما سبب تمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا وأكرمنا، ثم حملت الناء والنون على نا للمساواة في الرفع وعدم الاتصال والاعتلال».

غير أن تبرير ابن مالك ليس أوفر حظا من التبرير السابق، فيما أرى. فاللغات مملوءة بالكلمات والتراءيب التي تؤدي أكثر من معنى دون أن يتحقق عن ذلك تغيير يمنع اللبس. فالعربية، مثلا، لا تميز بين صيغة اسم الفاعل وصيغة اسم المفعول في مثل محتل، مثلا، أو مختار. فلم تصبح محتل (اسم الفاعل) «محِّيل» (بكسر الناء) تمييزها من محتل (فتح الناء) الدال على اسم المفعول. ولم تصبح مختار (اسم الفاعل) مختير تمييزها من مختار الدال على اسم المفعول.

وكذلك لم يحدث أي تغير في صيغة أفعل (الفعل الماضي) أو أ فعل (أفعل التفضيل) للتمييز بين كلمتين مثل أغنانا (جعلنا أغنياء) وأغنانا (الأغنى بيتنا).

ومن الصيغ التي لكل منها أكثر من معنى :

1 - صيغة فعل الدالة على اسم الفاعل أو اسم المفعول.

2 - صيغ تدل على المثنى أو الجمجم (عیدان : مثنى عيد أو جمع عود، خُرْصان : مثنى خُرْص أو جمعه).

3 - صيغ تدل على المؤنث المفرد أو الجمجم (جوعى، سَكْرى).

4 - صيغ تدل على الجمجم أو المصدر (خلال : جمع خلة أو مصدر خال).

٥ — صيغ تدل على اسم المفعول من المزيد أو المصدر المبغي (مُدخل، مُستقبل)، بضم الميم وفتح ما قبل الآخر).

٦ - صيغ تدل على مصادر أو أسماء (قلب، ضرب، فصل).

كذلك لم تخل خشية اللبس دون حذف الحركة الأخيرة للوقف (أو غير ذلك من التغيرات التي تحول دون تمييز معنين مختلفين) بحيث أصبح التمييز بين المعنين المختلفين لمثال كالتالي يعتمد على السياق : كثُتْ (بِسْكُونَ التاءَ : أَنَا أَوْ أَنْتَ)

بل إن خشية التبس لم تخل دون تطبيق قواعد صوتية يؤدي تطبيقها إلى الاعتماد على السياق وحده .  
ففهم المقصود :

فتطبيق قاعدة كسرة لمنع توالى ثلاثة صحاح (منع «البقاء الساكنين» حسب تعبير القدماء) في مثل أكب المقال، وتطبيق قاعدة تقصير العلة (الحركة) الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متاليين (أي قبل ساكن) حسب تعبير القدماء) في مثل أكب المقال يؤدي إلى لفظ العبارتين السابقتين بصورة واحدة تجعل سامع غير قادر على تمييز المذكور من المؤثر :

أَلْفَ لَيْلَةٍ وَنِسْعَةٍ كِتَابٌ مَقْرُونٌ

وإذا كان الأمر كذلك فلماذا تختار اللغة العربية إجراء تغيير في حالة واحدة محددة دون هذه الحالات الكثيرة ؟ ! (١٥)

لكلٍّ هذا أرى أن التفسير العلمي المقبول لسكون آخر الفعل الماضي في مثل ضربت وأكرمنا وذهبتم إن هذه الأفعال جاءت على أصلها، وإن الفتحة أو الضمة التي تظهر في مثل ذهب وذهبتم وذهبوا هي علامات مطابقة أو أجزاء من علامات المطابقة.

سكون آخر الفعل من الناحية التعليمية :

إذا اعتبرت الفتحة في نهاية الفعل الماضي جزءاً من الفعل نفسه، أي «حركة لام الفعل»، فإن هذا يترب  
عليه ماضي :

1 - تقسيم اللواحق التي اعتبرناها - كما اعتبرها بعض اللغويين القدماء - علامات مطابقة إلى أنواع، دون مبرر :

١— لواحق لا تمحض معها «حركة لام الفعل»، مثل تاء التأنيث.

ب — لواحق تمحذف معها «حركة لام الفعل»، مثل «باء المتكلّم» و«باء المخاطب» و«نون النسوة».

ج — لاحقة تخل فيها الضمة محل الفتحة، وهي (واو الجماعة):

— عدم وجود تفسير علمي مقبول لحذف الفتحة عند اتصال الفعل بلاحقة من النوع (ب) كما ذكرنا سابقاً.

3 — عدم وجود تفسير علمي مقبول لتحول الفتحة إلى ضمة عند اتصال الفعل بواو الجماعة، إذ من الطبيعي أن تلفظ ذهب + و، مثلاً: \*ذهبوا (فتح الباء) وليس ذهبا (بضمها). قارن: دعوا، رفوا، ألقوا.

4 — عدم وجود تفسير علمي مقبول لعدم تحول أفعال مثل أتَيْتُ واستغْنَيْتُ إلى \*القَاتُ وَاسْتَغْنَاتُ، كما ذكرنا سابقاً. قارن: دعا، دعاك، القى، القاه.

5 — التمييز دون مبرر بين علامة التأنيث في الفعل الماضي وعلامة التأنيث في الأسماء والصفات، ففي (حسب هذا الرأي) تاء فقط في الفعل، في حين أنها فتحة وتاء في الأسماء والصفات، كما سنرى.

6 — التمييز دون مبرر بين علامة جمع المذكر في الفعل وعلامة جمع المذكر في الأسماء والصفات، ففي (حسب هذا الرأي) واو فقط في الفعل، في حين أنها ضمة وواو في الأسماء والصفات، كما سنرى.

أما إذا اعتبرت الفتحة في نهاية الفعل الماضي علامة مطابقة للمفرد المذكر الغائب، فإن تدريس تصريف الفعل يصبح أمراً سهلاً، ويصبح لكل التغيرات التي تبدو كأنها تصيب آخر الفعل تفسير واضح مقبول على المستويين العلمي والتعليمي على السواء. أقول «تبعد كأنها» لأن آخر الفعل في الواقع لا يتغير. فالحركات التي تلي لام الفعل ليست سوى علامات مطابقة أو أجزاء من علامات المطابقة. ولذلك تظهر هذه المسألة بخلاف فسأكب الأمثلة التالية كتابة صوتية (حيث تظهر جميع رموز الأصوات، بما فيها الحركات) وأفضل بين الفعل واللاحقة بعلامة زائد (+) لتوضيح تركيب الكلمة. وسأكتفي بأمثلة من التكلم والغائب (لأن أمثلة التكلم تغنى عن أمثلة المخاطب) :

(أنا) ذهبت : ذَهَبَتْ

(نحن) ذهبتنا : ذَهَبَتْنَا (١)

(هر) ذهب : ذَهَبَ

(هما) ذهبا : ذَهَبَتْ

(هم) ذهباً : ذَهَبَتْ (٢)

(هي) ذهبت : ذَهَبَتْ

(هما) ذهبتا : ذَهَبَتْنَا

(هن) ذهبن : ذَهَبَنَ

ويتضح من الكتابة الصوتية للأمثلة السابقة :

1) أن علامة المذكر المفرد الغائب هي فتحة.

2) وأن علامة المذكر المثنى الغائب هي فتحة طويلة أي ألف (وليست فتحة وألف) (٣).

3) وأن علامة المفرد المؤنث الغائب هي فتحة وناء (ـ ت)، لانه فقط كما يوحى التعبير «ناء التأنيث». ويؤيد هذا أن علامة التأنيث في الأسماء والصفات هي أيضاً فتحة وناء (رغم أن هذه الناء تكتب «مربوطة» في الكتابة العادية<sup>(14)</sup>، كما يتضح من مقارنة المذكر مع المؤنث في الأمثلة التالية :

ملك : مـ لـ كـ + نـ<sup>(15)</sup>

ملكة : مـ لـ كـ + ئـ تـ + نـ

فريخ : فـ رـ حـ + نـ

فريحة : فـ رـ حـ + ئـ تـ + نـ

4) وأن علامة جمع المذكر الغائب هي ضمة وواو (تصبحان معاً ضمة طويلة بقاعدة صوتية)، وليس وواوا فقط كما يوحى التعبير «واو الجماعة». ويؤيد هذا أن علامة جمع المذكر في الأسماء والصفات هي أيضاً ضمة وواو، كما يتضح من مقارنة المفرد مع الجمع في الأمثلة التالية :

معلم : مـ عـ لـ لـ مـ

معلمون : مـ عـ لـ لـ مـ + وـ ( + نـ )<sup>(16)</sup>

فريخ : فـ رـ حـ

فريحون : فـ رـ حـ + وـ ( + نـ )<sup>(17)</sup>

5) وأن المؤنث الغائب ذهبتا يحتوي على علامتي مطابقة متوازيتين، هما علامة التأنيث (ـ ت) وعلامة الشبة (ـ ئـ) :

ذهبتا : ذـ هـ بـ + ئـ تـ + ئـ

وهذا ينطبق أيضاً على الأسماء والصفات :

ملكتان : مـ لـ كـ + ئـ تـ + ئـ ( + نـ )

فريحان : فـ رـ حـ + ئـ تـ + ئـ ( + نـ )

وهذا الحال، أعني اعتبار صيغة الفعل نفسها ساكنة الآخر، يفسر عدم تحول ألفيت إلى «ألفات»، وبين الفرق بين ألقينا وألقانا. فكلمتنا ألقينـتـ وألقـيـنا جاءـتـ على أصلـهـما لـعـدـم وجودـ مـبرـرـ لـحـذـفـ الـيـاءـ :

ءـ لـ قـ يـ + تـ → ءـ لـ قـ يـ تـ  
ءـ لـ قـ يـ + نـ → ءـ لـ قـ يـ نـ

فكـلـ منـهـاـ تـأـلـفـ مـنـ صـيـغـةـ الفـعـلـ السـاـكـنـةـ الآـخـرـ وـعـلـامـةـ المـطـابـقـةـ الدـالـةـ عـلـىـ المـتـكـلـمـ (ـ المـفـردـ فـيـ الـحـالـةـ

الأـولـيـ وـالـجـمـعـ فـيـ الـحـالـةـ الثـانـيـةـ)، تمامـاـ كـمـاـ فـيـ ضـرـبـتـ وـضـرـبـنـاـ :

ضـ رـ بـ + تـ → ضـ رـ بـ تـ

ضـ رـ بـ + نـ → ضـ رـ بـ نـ

أما ألقانا فهي تتألف من ثلاثة أجزاء : صيغة الفعل الساكنة الآخر، وعلامة المطابقة (الفتحة) الدالة على الفاعل، والضمير المتصل (نا) الدال على المفعول به. وهي بهذا لا تختلف، من حيث التركيب من هذه الأجزاء، عن ضرئتنا (فتح الباء) أو ضربتنا أو ضربونا أي أن أصلها ألقينا (فتح الباء)

ءَ لَ قَ يَ + نَ  
ضَ رَ بَ + نَ  
ضَ رَ بَ + تَ + نَ  
ضَ رَ بَ + وَ + نَ

أما لماذا تحولت ألقينا (فتح الباء) إلى ألقانا، فلأن قاعدة صوتية في العربية سبقت الاشارة إليها حذف الباء لوقوعها بين فتحتين، فتتجزأ من الفتحتين ألف (فتحة طوبية)، كما حدث في ألقى وألت ودعا ودعت اخ :

ءَ لَ قَ يَ + نَ  
ءَ لَ قَ يَ + نَ  
ءَ لَ قَ يَ + تَ  
ءَ لَ قَ يَ + تَ

وهذه القاعدة لا تطبق على ألقنت وألقنت اخ لأن شبه العلة (الباء) ليست متلوة بعلة قصيرة، ومن هنا فإنها بقيتا على أصلهما، كما سبق أن أشرنا.

ويلاحظ من المقارنة بين ألقينا وألقانا أن علامات المطابقة لنا للمتكلم الجموع والضمير المتصل نا، خطا صورة لفظية (وكاتبة) واحدة، بخلاف علامات المطابقة الأخرى وما يقابلها من الضمائر المتصلة، وهو أمر يجبر أن ينظر إليه من الناحية التعليمية — لا من الناحية التاريخية — على أنه مجرد مصادفة، كما يوضح الجدول التالي :

الضمير المتصل	علامة المطابقة	الضمير المنفصل
نَ يَ (مع الأفعال وبعض الأدوات) يَ (مع الأسماء وبعض الأدوات)	تَ	أنا
نَ هُ <sup>(18)</sup>	نَ	نحن
هُ <sup>(19)</sup> مَ	هَ	هو
هُ مَ	هَ وَ	ها (مذكر)
هَ	هَ تَ	هم
هُ مَ	هَ تَ تَ	هي
هُ نَ	نَ	ها (مؤنث)
		هن
		اخ

ولكن رغم أن نا في أقينا لا تختلف في صورتها الفظية عن نا في ألقانا إلا أن من الضروري التمييز بينما بنفس الطريقة التي تميز بها بين تـُ و نـِ، أو تـَ و هـَا الخ.

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من الجدول السابق هو أن علامات المطابقة من حيث تركيبها الصوتي، ليست كلها مبدوءة بصوت صحيح. فعدم ملاحظة التحويين إلى أن بعض علامات المطابقة تبدأ بحركة، أو تتألف كلياً من حركة (قصيرة أو طويلة)، هو الذي أدى إلى اعتبارهم تلك الحركات جزءاً من الفعل<sup>(20)</sup>.

وباتضاح هذه المسألة يتضح أن الأصل في الفعل سكون آخره<sup>(21)</sup>. ويترتب أن تقسيم الكلمة الفعلية إلى عناصرها الثلاثة: جذع الفعل وعلامات المطابقة والضمائر المتصلة<sup>(22)</sup>، يجعل عملية التدريس واضحة وسهلة.

\* \* \*

### الحواشي :

(1) أشار بعض اللغويين القدماء إلى أن الأصل في النعت الماضي أن يسكن آخره، ولكنه حرك لأنه ينعت به كما ينعت بالمضارع. واسم الفاعل وغيرها، وهي حجة غير مقبولة علمياً. فقد ورد في المقتنب (المبرد، 1963 : ج 2 : 2 - 3) :

«وكان حق كل مني أن يسكن آخره، فحرك هذا (يقصد النعت الماضي) لضارعه العربية، وذلك لأنه ينعت بها. تقول : جاء في رجل ضربنا، كما تقول : هذا رجل يضربنا، وضاربنا. ويقع موقع المضارعة في الجزء في قوله : إن فعلت فعلت، فالمعني : إن تفعل أفعل». فلم يسكنوه كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن

.....

(2) انظر : السيوطي، 1975، ج 1 : 95. وانظر أيضاً برجشتراسر، 1982 : 80 — 81، وعده، 1973 : 69 — 77.

(3) سقطت هذه الحركة في اللهجات الحديثة المعاصرة، فأصبحت علامة المفرد المذكر الغائب عدم وجود علامة أخرى (أي علامة صفرية، كما سماها بعض اللغويين). وقد سقطت في اللهجات المعاصرة كذلك الحركة الأخيرة في علامتي المطابقة الدالتين على المتكلم المفرد والمخاطب المذكر المفرد، مما جعل التمييز بين سافرث (أنا) وسافرث (أنت) يعتمد على السياق.

(4) الأطراد في المطابقة كان موجوداً في بعض اللهجات القديمة التي اعتبرت فصيحة، ومن أمثلتها في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر :

«وأسروا النجوى الذين ظلموا» (الأباء : 3)

«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» (ابن عقيل، 1959، ج 1 : 271)

«كُنْ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ»... (النووي، 1970 : 292)

«يَأْتِيَنَّ الْغَوَانِيَ الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي»... (ابن عقيل، 1959، ج 1 : 269)

«رَأَيْنَ الْغَوَانِيَ الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي»... (ابن عقيل، 1959، ج 1 : 270)

وإنظر أيضًا : الراجحي، 1968 : 187 — 188.

(5) على اللغري أن يفسر لماذا تختلف صورة الكلمة، أحياناً، باختلاف الحالات اللغوية التي تقع فيها، وبين أي هذه الصور هي الأصل، ويحدد القواعد التي حولت الأصل إلى الصور الملفوظة. فلكلمة، مـد، مثلاً، صورتان إحداهما بالتشديد (حيث تتوالى الدالان دون وجود علة قصيرة بينهما)، كما في مـدـت وـمـدـتـمـ وـمـدـنـ، والأخرى بـ(فك الأدغام) (حيث تظهر علة قصيرة بين الدالين)، كما في مـدـتـمـ وـمـدـتـمـ وـمـدـنـ. قارن : مـدـتـ (مـ دـ تـ) / مـدـنـ (مـ دـ دـ نـ).

فالتفسير العلمي المقبول في هذه الحالة هو أن مـدـ هي الأصل، وقد حذفت النتاحة بقاعدة صوتية يمكن صياغتها كالتالي :

تحذف العلة القصيرة الواقعة بين صحيحين مثلين (دالين أو باءين أو سينين الخ) إذا لم يؤد حذفها إلى توالى ثلاثة صحاح متواالية («البقاء ساكن» حسب تعبير القدماء). أما إذا كان حذف العلة القصيرة الواقعة بين الصحيحين الشلين يؤدي إلى توالى ثلاثة صحاح فتقلب مكانها مع الصحيح الأول من الصحيحين الشلين إذا لم يؤد هذا التقلب المكاني بدوره إلى توالى ثلاثة صحاح. وإلا فإنها تبقى مكانها دون حذف. قارن :

مدـثـ : مـ دـ دـ تـ      ← مـ دـ دـ تـ (تحذف النتاحة)

استمدـثـ : سـ تـ مـ دـ دـ تـ ← سـ تـ مـ دـ دـ تـ (قلب مكاني)

يـمـدـ : يـ مـ دـ دـ      ← يـ مـ دـ دـ (قلب مكاني)

مدـذـنـ : مـ دـ دـ نـ      ← مـ دـ دـ نـ (تبقي العلة القصيرة مكانها)

(6) لابد من التبيّن بين الجذع (stem) والجذر (root) لأن الأول يحتوي على علل (حركات) والثاني يتألف من صحاح فقط.

(7) تصبح «حركة لام الفعل» فتحة (بقاعدة صرفية) في جميع الأفعال المزيدة :

ءـ عـ لـ بـ مـ ← ءـ عـ لـ مـ

ءـ كـ رـ مـ ← ءـ كـ رـ مـ

(8) ← = فتحة طويلة (ألف).

(9) النجمة\* التي تقع قبل الكلمة (أو الجملة) تدل على أنها غير صحيحة.

(10) التغيرات الصورية التي حدثت في بعض اللهجات المعاصرة أدت إلى أمثلة لا حصر لها من التطابق اللفظي لصيغة تختلف في المعنى أو لكلمات كانت في الأصل مختلفة. من ذلك — على سبيل المثال — كلمات مثل :

بلدي (بلد + ياء المتكلم أو بلد + ياء النسبة)

ساقر (فعل ماض أو فعل أمر في بعض اللهجات المصرية)

ضربي (ضرب + ياء المتكلم أو ضربة في بعض اللهجات اللبنانية)

جـبـلـ، حـمـلـ الخـ (فعل أو اسم)

أـيـدـ، أـشـرـ الخـ (بالاتفاق في الأصل أو احتمـة في كثير من اللهجات المعاصرة)



(19) لاحظ أن الضمير **هُمَا** ينأى من الضمير **هُمْ** وعلامة الشنوة. وهذا ينطبق أيضاً على **أشنى** في المخاطب، متصلًا ومتصلًا (أنتها، **كُما**).

(20) إن هذا الفرق الجوهرى بين نوعي اللواحق الدالة على الفاعل (وهو أن أحدهما يبدأ بعلة (حركة) والآخر يبدأ ب صحيح) يفسر وجود صورتين مختلفتين لبعض صيغ الأفعال. قارن :

أَفْتَحْ (عَيْنَ مُتَّقِيَّةً) = 2

تبقي الصورة الأولى (أقامت) على أصلها، في حين تغصّر الأنف في الصورة الثانية (أقامت - أقامت) لوقوعها قبلاً صحيحين متالين فتصبح فتحة.

(ب) دعا (دعا و عدی دعا) ← عدی + دعا

دَعْوَةٌ (د + ع + و + ت) - 2

تحذف الواو في الصورة الأولى لوقوعها بين فتحتين (وينشأ من الفتحتين فتحة طويلة، أي ألف)، في حين تبقى الصورة الثانية على أصلها.

(١) - مُؤْتَمِرٌ + مُؤْتَمِرٌ

مَرْزُث (مِرْزَهُ + ت) - 2

تحذف النتحة في الصورة الأولى (لو قوتها بين صحيحين مثلاً) لأن حذفها لا يؤدي إلى توالي ثلاثة صحاح، في حين تبقى الصورة الثانية على أصلها لأن حذف النتحة يؤدي إلى توالي ثلاثة صحاح (البقاء ساكنٍ حسب تعبير التقدماء).

أما مَنْذَ امْ بِلَاحِظُ الْلُّغَوْيُونَ الْقَدِيمَاءَ هَذَا التَّرْفَقُ بَيْنَ التَّوْعِينِ مِنَ الْمَوْاْحِقِ رَغْمَ أَهْمَيَتِهِ فَلَأَنَّهُمْ بَنُوا تَحْلِيلَهُمُ الْمَغْوِرَةَ عَلَى الْكِتَابَةِ الْعَادِيَةِ الَّتِي تَظَاهِرُ فِيهَا الْحَرَكَاتُ (إِذَا ظَاهِرَتْ) بِطَرِيقَةٍ لَا تَبَيَّنُ مَوَاقِعُهَا الصَّحِيحةُ فِي سَلِسَلَةِ الْأَصْوَاتِ الَّتِي تَتَأَلَّفُ مِنْهَا الْكَلِمَةُ، كَمَا يَتَضَعُّ مِنْ مَقَارَنَةِ الْكِتَابَةِ الْعَادِيَةِ بِالْكِتَابَةِ الصَّوْتِيَةِ فِي الْأَمْمَةِ أَ— جَ أَعْلَاهُ.

(21) رغم أن حديثاً في هذه المقالة اقتصر على مناقشة الفعل الناضجي، فإن بإمكاننا أن نقول أن الأصل في الفعل، بجمع صيغه، أن يكون ساكن الآخر، وليس هناك خلاف حول فعل الأمر، فهو مشتق من المشارع المجزوم (انظر : ابن يعيش (دون تاريخ)، 7، 58، وعبدة (1979) : 59 - 62). أما الفعل المشارع، فإن ما يزيد أن الأصل فيه سكون آخره هو عدم ظهور حركة قبل نون النسوة. فلو كان الأصل في الفعل المشارع أن يتضمن بحركة ظهرت هذه الحركة في مثل يذهبين، لأن ظهورها لا ينشأ عنها أربع حركات متوازيات. وكذلك لو كان الأصل في الفعل المشارع أن يتضمن بحركة معينة هي الضمة ظهرت هذه الضمة قبل (نون التوكيد) في حالة الرفع. أما الفتحة التي تظهر في مثل يذهبين، فهي جزء من علامات التوكيد ذاتها. فعلامة التوكيد ليست (النون وحدها، بل  $\neg$  (أن دون همزة).

(22) العنصران الأول والثاني موجودان في جميع الكلمات الفعلية. أما العنصر الثالث (الضمير التصل الدال على المفعول به)، فقد يكون موجوداً وقد لا يكون (قارن : ضربت / ضربتهم).

## المراجع :

- 1 — ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن. *الأنصاف في مسائل الخلاف*، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1961.
- 2 — ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، مكتبة صبيح القاهرة، 1959.
- 3 — ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي. *شرح المفصل*، إدارة الطباعة التيرية القاهرة (دون تاريخ).
- 4 — برجشتراسر، جوتهيلف. *تطور النحو للغة العربية*، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1982.
- 5 — الراجحي، عبد الله. *اللهجات العربية في القراءات القرآنية*، دار المعارف، القاهرة، 1968.
- 6 — الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن. *الايضاح في علل النحو*، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة القاهرة، 1959.
- 7 — السيوطي، جلال الدين. *مع الهوامع*، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975.
- 8 — عبده، داود. *أبحاث في اللغة العربية*، مكتبة لبنان، بيروت، 1973.
- 9 — عبده، داود. *دراسات في علم أصوات العربية*، مؤسسة الصباح، الكويت، 1979.
- 10 — عبده، داود. «البنية الداخلية للجملة الفعلية»، *الأبحاث*، الجامعة الأمريكية بيروت، 1983.
- 11 — المبرد، أبو العباس محمد. *كتاب المقتنب*، تحقيق محمد عبد الحال عضيمة، القاهرة 1386 هـ.
- 12 — التوسي، محبي الدين أبو زكريا محبي. *رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين*، تحقيق عبد الله أبو زينة، دار الشعب، القاهرة، 1970.